أثر تطبيق الشمول المالي على تحسين الحصيلة الضريبية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أبو الوفا أمين صادق أحمد[١]– سماسم كامل موسى[٢]– فيصل زكي عبد الواحد[٣]
ماجد محمد يسري الخربوطلي[٤]
١) طالب دراسات عليا بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ٤) معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات

المستخلص

تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الذي يلعبه الشمول المالي في اتساع الخدمات المالية وتضمين الفئات المستبعدة وغير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية، والتوسع في المشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى تحسين الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة، وسعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في مصر قام المشرع المصري بإصدار قانون الضريبة على الدخل ساعياً لتحقيق العدالة الضريبية وخلق بيئة اقتصادية سوية تساعد على تشجيع الاستثمار ومعالجة تشوهات القوانين السابقة فيما يتعلق بتحسين الحصيلة الضريبية، ولكن عند التطبيق ظهرت العديد من المشاكل والتي يقع في مقدمتها تحقيق العدالة الضريبية وزيادة الحصيلة والحد من عمليات التهرب أو التجنب الضريبي، بالإضافة إلى العديد من الظواهر التي تؤثر على الحصيلة الضريبية والتي يأتي في مقدمتها تنامي الاقتصاد غير الرسمي حيث يمثل مورداً ضائعاً يجب العمل على تضمينه ضمن مصادر الإيرادات الضريبية للدولة، ولقد ظهرت ظاهرة تكنولوجية جديدة سميت بالتحول الرقمي أي اندماج التكنولوجيا الرقمية وتغلغلها السريع في البنية التحتية للمؤسسات والهيئات، وحيث تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة بصورة أساسية في تحقيق أهدافها التنموية، لذا كان استخدام آليات التحول الرقمي ضرورة لابد منها لتحسين الحصيلة الضريبية، ولقد اعتمد الباحثون على منهجين متكاملين في إعداد الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي حيث أنه من الضروري الربط بين الإطار الفكري للدراسة والواقع العملي الذي يبين إمكانية تطبيقه في إطار الدراسة، وتم إجراء دراسة ميدانية من خلال

تصميم قائمة استقصاء، اشتملت عينة الدراسة على ٣٨٤ مفردةً من مجتمع الدراسة، وأوصت الدراسة باتباع الأساليب التي وردت بقائمة الاستقصاء لتحسين تطبيق الشمول المالي في ضوء التنمية المستدامة، حيث ثبتت فعاليتها وأهميتها من وجهة نظر عينة البحث.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي– الاقتصاد غير الرسمي– الحصيلة الضريبية– التحول الرقمي– التنمية المستدامة

مقدمة

تعد الضريبة من أهم الأدوات الاقتصادية والمالية، فهي أهم مصدر من مصادر إيرادات الخزانة العامة، وسعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في مصر قام المشرع المصري بإصدار قانون الضريبة الموحد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقد جاء هذا القانون ساعياً إلى تحقيق العدالة الضريبية والعمل على خلق بيئة اقتصادية سوية تساعد على تشجيع الاستثمار ومعالجة التشوهات التي كانت تصيب القوانين السابقة فيما يتعلق بتحسين الحصيلة الضريبية مع تحقيق العدالة الضريبية.

وتسعي الدولة ضمن خطة التنمية إلى استقطاب الاقتصاد غير الرسمي، ومن ضمن القرارات التي اتخذتها الدولة في هذا الشأن والخاصة بتفعيل البرنامج القومي لتحديث نظم المدفوعات وتحقيق الشمول المالي والذي أصبح محور اهتمام العديد من الجهات المالية والرقابية بما فيها البنك المركزي على وجه الخصوص وذلك بهدف تيسير الوصول واستخدام وتقديم المنتجات والخدمات المالية الرسمية إلى مختلف شرائح المجتمع بأسعار مناسبة وبعدل وشفافية بدلا من الحصول عليها من خلال القنوات المالية غير الرسمية. (بن توته وراتول، ٢٠١٨)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

كما أن زيادة الاهتمام الدولي في الآونة الأخيرة بالشمول المالي حيث تبنت مجموعة العشرين G20 الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما طبقت العديد من الدول استراتيجيات وخطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، بهدف تحسين النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر تحقيقاً للتنمية المستدامة. (شنبي وبن لخضر، ٢٠١٨)

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في محاولة إظهار أثر تطبيق متطلبات الشمول المالي على تضمين الاقتصاد غير الرسمي وانعكاسها على الحصيلة الضريبية، فقد يؤدي تطبيق الشمول المالي

إلى إدخال مبالغ ضخمة والتي تدار في الاقتصاد غير الرسمي من خلال تضمينها في الاقتصاد القومي مما يدفع حركة الاقتصاد القومي للأمام وذلك عندما يصبح الناس والمؤسسات أكثر اندماجاً مالياً مما يؤدي إلى زيادة دخولهم ومن ثم تحسين الحصيلة الضريبية.

مشكلة البحث

تعتبر الضرائب هي أهم مصادر الإيرادات للخزانة العامة، كما أنها تعتبر إحدى الأدوات الهامة لتحقيق عدالة توزيع الدخل وتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك توليها سلطات الدولة أهمية ورعاية، لتحقيق مزيد من الاستقرار الضريبي لتشجيع عمليات الاستثمار، على أن يكون هناك من العقوبات الرادعة لمنع التهرب من الضرائب لما لها من أثار ضاره على كل من تحقيق أهداف التنمية، وما يكتنفه ذلك من أثار على الحد من الإنفاق القومي على الخدمات العامة وتعطيل عجلة التنمية، وتأتي عملية تطبيق الشمول المالي بهدف إدماج جميع الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي، كما أنه كما جاء في تعريف البنك المركزي للشمول المالي بأنه يتيح الفرصة لفرض الرقابة والإشراف على العمليات المالية وينتج عن الشمول المالي إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والعمل على القضاء على الفساد المالي والإداري، مما يجعل المجتمع اكثر استقراراً، ومن هنا تتلخص الإشكالية الأساسية لهذا الدراسة في هل يمكن لتطبيق الشمول المالي من تضمين الاقتصاد غير الرسمي مما ينعكس على الحصيلة الضريبية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

ومن ثم يمكن صياغة المشكلة في شكل تساؤل كما يلي:

- إلى أي مدي تنجح آليات تطبيق الشمول المالي في تضمين الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة قدرة المنظومة الضريبية على تحقيق أهدافها، في إطار متطلبات التنمية المستدامة.
- ويتفرع منه مجموعة من التساؤلات كما يلي:

١) ما هو دور وواقع الشمول المالي في مصر؟ وما هي المتطلبات الأساسية لتعميم خدمات الشمول المالي كوسيله لتضمين الاقتصاد غير الرسمي؟

٢) هل تؤدي عملية إدماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي إلى حصر المجتمع الضريبي وإدماج تلك المؤسسات والأفراد في النظام الضريبي؟

٣) هل هناك علاقة بين استخدام وسائل الدفع في التعاملات التجارية وبين تحقيق فاعلية التحاسب الضريبي؟ وهل لذلك علاقة بالتغير في درجة الاندماج المالي (الشمول المالي)؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان الدور الذي يلعبه الشمول المالي في اتساع الخدمات المالية وتضمين الفئات غير المستفيدة من الخدمات المالية، والمساعدة في التوسع في المشروعات الاستثمارية وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية للخزانة العامة والمساهمة في زيادة الإنفاق على الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويتفرع من هذا الهدف:

- استعراض مفهوم وآليات تطبيق الشمول المالي.
- تطبيق الشمول المالي في مصر
- إبراز دور الشمول المالي كأحد آليات تضمين الاقتصاد غير الرسمي.
- إبراز دور الشمول المالي في زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق فاعلية التحاسب الضريبي.
- إبراز دور التحول الرقمي في تحسين الحصيلة الضريبية.
- إيضاح العلاقة بين التنمية المستدامة وكلا من الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية.

فروض الدراسة

الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي في مصر وبين تضمين الاقتصاد غير الرسمي.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التحول الرقمي وبين تحسين الحصيلة الضريبية.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المستدامة وبين كلاً من الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية.

حدود الدراسة

- تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية منذ تطبيق الشمول المالي في مصر حتى مدة
- الاستبيان فقط.
- تقتصر الدراسة على أثر تطبيق الشمول المالي على تحقيق العدالة الضريبية بالنسبة لضريبة الدخل دون غيرها من الضرائب الأخرى (القيمة المضافة – الجمركية).

منهجية الدراسة

اعتمد الباحثون على منهجين أساسيين في إعداد البحث هما:

١) **المنهج الاستقرائي:** يعتمد على الدراسات المكتبية التي تعتمد على الكتب والدوريات، ويتم ذلك من خلال إطار نظري تستخدم فيه مفاهيم الشمول المالي ومتطلباتها لتحقيق اندماج الاقتصاد غير الرسمي وأثره على تحسين الحصيلة الضريبية ومدي علاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٢) **المنهج الاستنباطي:** يقوم الباحثون من خلال هذا المنهج باختبار الإطار النظري الذي تم التوصل إليه من خلال المنهج الاستقرائي وذلك عن طريق اختبار فروض الدراسة إحصائياً من خلال الدراسة الميدانية، والتي تعتمد على الاتي:

- المقابلات مع العاملين في البنوك المصرية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- المقابلات مع الفاحصين الضريبين والعاملين بالإدارة المالية بالمنظمات محل الدراسة.
- استمارة استقصاء توزع على الفاحصين بمأموريات الفحص الضريبي والإدارة المالية والعاملين بالبنوك ومراقبي الحسابات والعاملين بالإدارة المالية والممولين الضريبين.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين الجانب العلمي (الأكاديمي) والجانب العملي (التطبيقي).

١) الأهمية العلمية:

١-ندرة الدراسات العربية، وقلة الدراسات الأجنبية التي تتناول العلاقة بين تبني تطبيق الشمول المالي وتضمين الاقتصاد غير الرسمي وتأثيراتها على الحصيلة الضريبية.

٢-الاستفادة من الدراسة في تطوير الإطار الفكري لتطبيق الشمول المالي في تضمين الاقتصاد غير الرسمي وتحسين الحصيلة الضريبية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

٢) الأهمية العملية: تعتمد أهمية الدراسة العملية على قياس أثر تطبيق الشمول المالي في مصر على تضمين الاقتصاد غير الرسمي، مما يساعد على تحسين الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الدراسات السابقة

١) دراسات تتعلق بأثر تطبيق الشمول المالي:

١- **دراسة (Raouf, 2021): <u>توصلت الدراسة</u>** " التي تبحث في تأثير الشمول المالي على الحصيلة الضريبية" إلى أن الشمول المالي يمثل أحد المحددات الرئيسية للإيرادات الضريبية وهو أداة قوية لتحسين الرفاهية، والحد من الفقر، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي. عندما يصبح الناس أكثر ارتباطًا ماليًا ويكسبون المزيد من المال، يمكنهم دفع مدفوعات ضريبية أكبر للحكومة، ومن الأهمية بمكان بالنسبة لواضعي السياسات فهم تأثير الشمول المالي المتزايد على الإيرادات الضريبية. وجعل الشمول المالي أولوية في تصميم السياسات لدى صانعي السياسات. إن التكنولوجيا المالية هي عنصر حاسم في الشمول المالي، ويجب على صانعي السياسات في أي بلد توسيع نطاق استخدامها للوصول إلى الخدمات المالية. علاوة على ذلك، يجب على صانعي السياسات إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى زيادة الشمول المالي مع وضع آثاره القوية في تعزيز الإيرادات الضريبية في الاعتبار.

٢- **دراسة (Lal, 2021): <u>توصلت الدراسة إلى</u>** أن الشمول المالي له تأثير مباشر وهام على التنمية الاقتصادية للمجتمعات المهمشة من خلال وساطة التمكين الاجتماعي والاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي أداة تنموية مهمة تستخدمها المؤسسات المالية والحكومات والمنظمات غير الحكومية لإزالة عقبات الشريحة المحرومة من المجتمع في العالم التي تواجه الفقر، ويساعد الشمول المالي الأسر ذات الدخل المنخفض على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاستفادة من فرص تنظيم المشاريع من خلال إنشاء أعمال تجارية جديدة وتنويع الأعمال القائمة، وأن الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية للقطاعات المحرومة في المجتمع يمّكنهم من الخروج من المشكلة الناشئة عن الفقر والتفاوت في الدخل.

<u>وتوصي الدراسة</u> بإدخال القسم المهمش الذي لا يتعامل مع البنوك في المجتمع إلى نطاق النظام المالي المناسب.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٣- **دراسة (Boachie *et al.*, 2021): توصلت الدراسة إلى** أن النمو الاقتصادي يقود الاستقرار المصرفي وليس العكس؛ كما أشارت إلى أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على استقرار البنوك والنمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أن تنظيم رأس المال المصرفي يؤثر سلبًا على الاستقرار المصرفي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأن هناك دليل على التأثير الإيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي، ومضمون السياسة هو أن صانعي السياسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يجب أن يركزوا على سياسات تعزيز النمو التي من شأنها دفع قنوات التسليم مثل تعميق الأموال عبر الهاتف المحمول وإمكانية التشغيل البيني السلس للهاتف المحمول والنظام المصرفي لتحسين مستوى الشمول المالي.

وتوصي الدراسة أنه يجب أن تستفيد البنوك المركزية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من التأثير الإيجابي للوسيط المالي لتقديم الدعم لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الإنترنت، لزيادة تعميق ثقة السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك في النظام المصرفي الرسمي، وهذا سيؤدي إلى زيادة الاستقرار في القطاع المصرفي، كما توصي الدراسة بأن هناك تأثير آخر يتعلق بتصميم إطار السياسة للبنوك، لا ينبغي أن يتم ذلك بمعزل عن السياسات الاقتصادية بأكملها، بل يجب تسخيرها مع السياسات الاقتصادية بأكملها لضمان تأثير شامل لجميع أصحاب المصلحة.

٢) الدراسات السابقة المتعلقة بتحسين الحصيلة الضريبية:

١-**دراسة (Abdul Halim and Rahman, 2022): توصلت الدراسة إلى** أن الضرائب تعتبر قسمًا مهمًا في أي بلد لأن الحكومة يمكنها تحصيل الحد الأقصى من التحصيل من خلال الضرائب. وبالتالي، فإن زيادة الحصيلة الضريبة لها تأثير كبير على الاقتصاد وبيئة البلاد. كما أن زيادة الحصيلة الضريبية تؤثر بشكل إيجابي على أهداف التنمية المستدامة للدول الناشئة. وبالتالي، يجب على صانعي السياسات في الاقتصادات الناشئة استهداف السياسة الضريبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن لواضعي السياسات تحديث السياسات الضريبية من خلال معدلات أعلى لضريبة الشركات، وضريبة القيمة المضافة. ولا توجد فرصة لتجنب/ خفض تحصيل الضرائب إذا كانت الدول ترغب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي، يجب على صانعي القرار تطوير تدابير إلزامية تضمن الامتثال الكامل للقواعد واللوائح الضريبية.

٢-**دراسة (عبد السلام، ٢٠٢٠): توصلت الدراسة إلى** أن إصدار البطاقة الضريبية الإلكترونية وتقديم الإقرارات الإلكترونية ساعد في الكشف عن مدى مصداقية المعلومات التي يقدمها الممولين ومدى مصداقيتها مع الشمول المالي، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة مما ينعكس أثره على سهولة الفحص الضريبي لكلا من الممولين ومأموري الضرائب، وهذا يساعد على سرعة وتحصيل المستحقات الضريبية، كما توصلت إلى أن الشمول المالي يساعد على زيادة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وإدراجها ضمن منظومة الاقتصاد الرسمي وعلى الجانب الآخر يوفر التمويل اللازم للمشروعات حديثة النشأة، مما يساعد على زيادة موارد الدولة ويؤدى إلى تقليل والحد من التهرب الضريبي.

وتوصي الدراسة بنشر الوعى الضريبي بين أفراد المجتمع، وتعريف المكلفين بواجباتهم الضريبية، بشتى الطرق والوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، وبإعادة النظر في العقوبات المقررة في التشريعات الضريبية، وتقرير مسئولية جنائية ومدنية على جميع الشركاء في التهرب، وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية ودعمها بالعاملين الأكفاء والأجهزة الحديثة والمتطورة والوسائل الفنية الحديثة في الحقل الضريبي، ويجب أن تتمتع الإدارة الضريبية بدرجة كبيرة من الاستقلالية، بما يتيح لها أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها التي حددتها القوانين الضريبية المختلفة. وفى نفس الوقت تحميها من خطر التدخلات السياسية وحيادها في التعامل مع كافة أطراف المجتمع الضريبي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٣-**دراسة (شحاته، ٢٠٢٠): توصلت الدراسة إلى** أنه توجد ضرورة حتمية لإصلاح التشريعات الضريبية وتحسين نظم السياسات الضريبية من خلال ميكنة النظام الضريبي بإدخال بنية تكنولوجية حديثة تسهم في تكوين قواعد بيانات متكاملة تشمل المعلومات الكمية والمالية بمصلحة الضرائب، وتحديث منظومة الإدارة الضريبية وتيسير الإجراءات على الممولين، على النحو الذي يسهم في تحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين على التوسع في أنشطتهم، وتحقيق العدالة الضريبية، وتوصلت إلى أن تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية ساهم في إنهاء حالات التكدس، وكذلك تمكين مأموري الضرائب من القيام بمهامهم الأساسية في فحص الملفات الضريبية خاصة ذات القيم الكبيرة للحد من التهرب الضريبي.

وتوصي الدراسة بضرورة استمرار التطوير في نظام الإقرارات الضريبية الإلكترونية، ويجب أن تضع مصلحة الضرائب المصرية خطة تنفيذية محكمة لتسوية الخلافات والمنازعات الضريبية، وبناء منظومة ضريبية جيدة وخالية من الخلافات والمنازعات، وأن يتبنى النظام الضريبي المصري استراتيجيات فعالة لبناء جسور الثقة وتحسين العلاقة بين أطراف المنظومة: شق التشريع الضريبي، والإدارة الضريبية، والمجتمع الضريبي (المسجلين – الممولين).

٣) التعليق على الدراسات السابقة: يرى الباحثون أن الدراسات لم تتناول بالشرح الكافي العلاقة بين تضمين الاقتصاد غير الرسمي وبين تحقيق فاعلية التحاسب الضريبي، حيث أصبح الشمول المالي أحد الوسائل الهامة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتفعيل الضبط المالي عن طريق فرض الإجراءات الحاكمة لشمول المجتمع الضريبي للاقتصاد الكلى الذي يشمل كلا من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي واتباع وتنفيذ عدة مبادرات هامة في مجال التحول الرقمي ودعم المدفوعات الإلكترونية، لما لذلك من دور أساسي في تحقيق المنفعة العامة وصولا للعدالة الاجتماعية، ومساهمة المجتمع كله في الإيرادات العامة التي تسهم في تمويل الخزانة العامة للدولة، وبذلك تضم الاقتصاد غير الرسمي الذي يتهرب من جميع أنواع الضرائب لمنظومة المجتمع الضريبي، وهي ظاهرة عامة تعاني منها معظم الدول النامية، حيث تنعكس سلبا على الإيرادات الضريبية المحققة وتساهم في زيادة العجز الجاري للدولة، لذلك فإن عدم الحد من هذه الظاهرة يشجع على الفساد وخاصا في حالة عدم وجود تحديد دقيق لحجم مشروعات الاقتصاد غير الرسمي حيث تعمل في أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة ولكنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها، كما لم تتناول الدراسات تحديد الدور المتوقع من كل من الشمول المالي والضرائب لتدعيم التنمية المستدامة بها في إطار هذه الاستراتيجية. وهو ما سوف يتناوله الباحثون بالتفصيل في تلك الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

تناول الباحثون في الدراسة بالتفصيل مفهوم وأبعاد الشمول المالي ومفهوم الاستبعاد المالي والأسباب التي قد تؤدي إليه، وأهمية وأهداف ومتطلبات وركائز ومؤشرات الشمول المالي، كما تم تحديد مخاطر وعقبات تطبيق الشمول المالي وآليات تطبيق الشمول المالي في مصر، وتناولوا أيضا الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالشمول المالي، بالإضافة لتناول ما هية التحول الرقمي حيث تضمن مفهوم التحول الرقمي ومقومات ومتطلبات التحول الرقمي وخصائص التحول الرقمي، وأهداف التحول الرقمي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وجوانب التحول الرقمي والأطراف المستفيدة منه، وتحديات ومعوقات فرض ضريبة على الأعمال الرقمية، ودور التحول الرقمي في تحسين الحصيلة الضريبية وتأثير وسائل الدفع غير النقدي على عمليات التحصيل الضريبي، ومفهوم التنمية المستدامة وأبعاد التنمية المستدامة وخصائص التنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة، كما تناول الباحثون علاقة الشمول المالي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بإيضاح بعض أهداف التنمية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المستدامة وتأثرها بالشمول المالي، وعلاقة تحسين الحصيلة الضريبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحليل أوجه القصور بالنظام الضريبي المصري في ضوء أهداف التنمية المستدامة ومتطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق أهداف الشمول المالي وفقا لأهداف التنمية المستدامة وأخيراً علاقة تحسين الحصيلة الضريبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إجراءات ونتائج الدراسة

مجتمع عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المهتمين بالشمول المالي من العاملين والمسئولين في كافة القطاعات الاقتصادية المصرية وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين ومراقب الحسابات ومأموري الضرائب، وخبراء التحول الرقمي، بالإضافة إلى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية للاستفادة بالخبرة العلمية والأكاديمية في مجال الدراسة، وقد اشتملت عينة الدراسة على ٣٨٤ فرداً من مجتمع الدراسة، ممن شاركوا بالإجابة على أسئلة الاستبيان.

الإجراءات المنهجية للدراسة: اعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي والاستنباطي بهدف الكشف عن النتائج المنطقية المترتبة على اختبار الفروض الأساسية للبحث وذلك باختبار الإطار النظري والذي تم التوصل اليه من خلال المنهج الاستقرائي وإحصائيا من خلال الدراسة الميدانية، ولقد استخدم الباحثون الأسلوب الإلكتروني في توزيع قوائم الاستقصاء على عينة الدراسة، حيث تم ارسال القوائم للعينة على الإيميل عن طريق Google Drive، ثم تلقي الردود على تلك القوائم، وقام بمراجعتها، وتوصيفها، وتحليلها إحصائياً، واختبار صحة الفروض، والتوصل إلى النتائج المستخلصة من تلك الدراسة.

مرحلة جمع البيانات

- لجمع بيانات الدراسة الميدانية قام الباحثون بتصميم قائمة استقصاء تتفق مع أهداف البحث، وتساعد على اختبار فروضه، وقد تم عرض القائمة على المختصين لتحكيمها، وقد اشتملت على بيانات شخصية (المؤهل، الوظيفة، والخبرة).
- قام الباحثون بالاختبار القبلي Pre test لقائمة الاستبيان، وذلك بتوزيعها على عينة استطلاعية Pilot sample، وذلك لاختبار وضوح الأسئلة، وفهم المصطلحات المستخدمة، وقد استخدم الباحثون أسلوب المقابلة الشخصية في تلك المرحلة، وبعد أخذ ملاحظات المستجيبين في الاعتبار، قام الباحثون بصياغتها في الصورة النهائية، وتوزيعها على عينة البحث، وبعد إعطائهم الوقت الكافي، قام بجمعها ومراجعتها واستبعاد غير الصالح منها.
- مرحلة ترميز البيانات: قام الباحثون بإعطاء أوزان تدل على درجة الموافقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale (١ غير موافق جداً، ٢ غير موافق، ٣ محايد، ٤ موافق، ٥ موافق جداً)

التحليل الإحصائي المستخدم: قام الباحثون بإدخال البيانات للحاسب الآلي، واستخدم البرنامج الإحصائي SPSS 26، حيث تناول التحليل الإحصائي للبيانات: المقاييس الإحصائية التي تهتم باختبار صلاحية بيانات الدراسة، وتوصيف هذه المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وانتهاءً بالإحصاء التحليلي بغرض اختبار الفروض وصولاً إلى نتائج البحث، وفيما يلي هذه المقاييس: اختبار درجة المصداقية والثبات للبيانات Reliability، اختبار التناسق الداخلي Internal Consistency، الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics.

ولتوصيف متغيرات الدراسة تم استخدام المقاييس التالية: مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency، التشتت Dispersion، التكرارات والنسب المئوية Frequencies and Percent، تحليل الارتباط البسيط Correlation، أسلوب الانحدار البسيط Simple Regression، أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression وفيه

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يستخدم أساليب معامل التحديد R^2، اختبار F test، اختبار T test وأسلوب تحليل المسار Path Analysis

صدق وثبات المحتوى لمتغيرات الدارسة:

١ – صدق الاستبيان: تعتبر أداة الاستبيان صادقة إن كانت تقيس ما وضعت لقياسه، أو الصفة التي تهدف إلى قياسها.

٢ – ثبات الاختبار: معنى ثبات الاختبار أن يكون الاختبار مماثلاً لنفسه بمعنى أن يعطى نفس النتائج حين يطبق أكثر من مرة على فرض لم تطرأ عليه تغيرات في الفترة الفاصلة من شأنها أن تغير من الظاهرة التي يقيسها الاختبار. ويوضح ذلك مدى الاعتماد على نتائج قائمة الإستبيان، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

قام الباحثون بتحديد درجة الثبات والمصداقية للدراسة باستخدام معامل الفا كرونباخ للتحقق من ثبات الأداة والاتساق الداخلي للتحقق من الصدق ويتضح ذلك من الجدول رقم (١)، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات بين بين ٠.٨٣٢، ٠.٩٤٢ على محاور قائمة الاستقصاء، والذي انعكس على معاملات الصدق فقد تراوحت بين ٠.٩١٢، ٠.٩٧١ على تلك المحاور، مما يعني أن قيمة ألفا قد تجاوزت ٦٠% في كل الحالات، مما يدل على ثبات استجابات العينة وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (١): يوضح معامل الثبات والصدق

المحاور والأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات Alfa	معامل الصدق (*)
المحور الأول: آليات ومتطلبات واعتبارات تطبيق الشمول المالي			
البعد الأول: آليات تطبيق الشمول المالي	١٦	٠.٨٨٧	٠.٩٤٢
البعد الثاني: اعتبارات تطبيق الشمول المالي	٥	٠.٨٣٢	٠.٩١٢
البعد الثالث: متطلبات تطبيق الشمول المالي	٨	٠.٨٧٩	٠.٩٣٨
البعد الرابع: دور الشمول المالي كأحد آليات تضمين الاقتصاد غير الرسمي	١٠	٠.٩٣١	٠.٩٦٥
المحور الثاني: مقومات تطبيق التحول الرقمي، مع توضيح دوره كأحد آليات تحسين الحصيلة الضريبية			
البعد الأول: مقومات تطبيق التحول الرقمي.	٦	٠.٨٨٢	٠.٩٣٩
البعد الثاني: دور التحول الرقمي كأحد آليات تحسين الحصيلة الضريبية	١١	٠.٩٤٢	٠.٩٧١
المحور الثالث: متطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق أهداف الشمول المالي وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، وخطوات برنامج الإصلاح لتطوير المنظومة الضريبية ليتواكب مع تحقيق متطلبات الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، بالإضافة لتوافق تحسين الحصيلة الضريبية مع استراتيجية التنمية المستدامة			
البعد الأول: متطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق أهداف الشمول المالي وفقاً لأهداف التنمية المستدامة	٥	٠.٨٦٣	٠.٩٢٩
البعد الثاني: خطوات برنامج الإصلاح لتطوير المنظومة الضريبية، كجزء من خطة مستمرة لجعله يعمل بشكل أفضل ويتواكب مع تحقيق متطلبات الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠	٦	٠.٨٨٨	٠.٩٤٢
البعد الثالث: عناصر تحقيق توافق النظام الضريبي مع استراتيجية التنمية المستدامة	٩	٠.٩١١	٠.٩٥٤

(المصدر: من مخرجات برنامج Spss)

فروض ومتغيرات الدراسة

تحقيقا لهدف الدراسة فيمكن للباحث صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي في مصر وبين تضمين الاقتصاد غير الرسمي.

المتغير المستقل: يتمثل في الشمول المالي والذي يمكن تقسيمه إلى متغيرات فرعية كما يلي:

١) آليات تطبيق الشمول المالي: والتي تتمثل في التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي، استخدام الخدمات المالية (جانب الطلب)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

لإتاحة الخدمات المالية (جانب العرض) عن طريق البنوك والجمعيات الأهلية وشركات التأجير التمويلي والتأمين ومكاتب البريد وشركات الرهن العقاري، معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

٢) اعتبارات تطبيق الشمول المالي: والتي تتمثل في تحقيق منافع إنمائية، إدارة المخاطر المالية، تقليل التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية من الفساد بالنسبة للحكومات، تحسين مستوي الكفاءة وانخفاض تكلفة تداول وإدارة الأموال.

٣) متطلبات تطبيق الشمول المالي: والتي تتمثل في وضع أطر تنظيمية ومؤسسية ورقابية سليمة من قبل الحكومة، والعمل على تطويرها، تحسين وتطوير الاتصالات وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية، حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي، بناء استراتيجيات وطنية لتخفيض الفجوة بين الطلب والعرض وتوفير بنية مالية تحتية، توفير الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الإلكترونية

المتغير التابع: تضمين الاقتصاد غير الرسمي

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: يهدف الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة توصيف تلك المتغيرات من حيث النزعة المركزية (الوسط الحسابي، والوسط الحسابي النسبي)، والتشتت (الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف) بهدف تحديد الأهمية النسبية لتلك المتغيرات وترتيبها حسب تلك الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، وفيما يلي نتائج توصيف المتغيرات:

- **المحور الأول:** آليات ومتطلبات واعتبارات تطبيق الشمول المالي، ويشتمل على أربعة أبعاد: آليات تطبيق الشمل المالي، اعتبارات تطبيق الشمول المالي، متطلبات تطبيق الشمول المالي، دور الشمول المالي كأحد آليات تضمين الاقتصاد غير الرسمي، وفيما يلي نتائج الإحصاء الوصفي لتلك الأبعاد:

الإحصاء الوصفي للبعد الأول: آليات تطبيق الشمول المالي

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لآليات تطبيق الشمول المالي.

جدول رقم (٢): نتائج الإحصاء الوصفي لآليات تطبيق الشمل المالي

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابى النسبى%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
X1_A	التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي كما يلي:	٤.٥٤	٩٠.٨	٠.٤٤	٩.٧	
X1A_1	مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومى	٤.٦٥	٩٣.٠	٠.٥٣	١١.٤	١
X1A_2	خدمات المدفوعات الإلكترونية الحكومية	٤.٥٧	٩١.٤	٠.٦٠	١٣.٠	٢
X1A_3	تفعيل الاقتصاد الرقمي	٤.٥٠	٩٠.٠	٠.٦٢	١٣.٧	٤
X1A_4	خدمة فوري	٤.٤٣	٨٨.٦	٠.٦٤	١٤.٤	٥
X1A_5	خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول	٤.٥٦	٩١.٢	٠.٥٩	١٢.٩	٣
X1_B	استخدام الخدمات المالية (جانب الطلب) لإتاحة الخدمات المالية (جانب العرض) عن طريق البنوك والجمعيات الأهلية وشركات التأجير التمويلي والتأمين ومكاتب البريد وشركات الرهن العقاري	٤.٥١	٩٠.٢	٠.٤٢	٩.٢	
X1B_1	إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	٤.٤٢	٨٨.٤	٠.٦٥	١٤.٨	٦
X1B_2	إتاحة خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول	٤.٥٣	٩٠.٦	٠.٥٨	١٢.٧	٣
X1B_3	توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين	٤.٤٣	٨٨.٦	٠.٦٦	١٤.٩	٥
X1B_4	تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل البلاد	٤.٥٢	٩٠.٤	٠.٥٧	١٢.٧	٤

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

تابع جدول رقم (٢): نتائج الإحصاء الوصفي لآليات تطبيق الشمل المالي

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابى النسبى%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
X1B_5	توعية وتثقيف العملاء على مبادئ حماية المستهلك، لفهم حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم	٤.٦١	٩٢.٢	٠.٥٥	١١.٩	١
X1B_6	وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدي نجاحها	٤.٥٦	٩١.٢	٠.٥٤	١١.٩	٢
X1_C	معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي عن طريق	٤.٢٧	٨٥.٤	٠.٥٥	١٣.٠	
X1C_1	البنك المركزي المصري	٤.٤٣	٨٨.٦	٠.٦١	١٣.٨	١
X1C_2	بنك ناصر الاجتماعي	٤.٢٩	٨٥.٨	٠.٦٨	١٥.٩	٢
X1C_3	الصندوق الاجتماعي للتنمية	٤.٢٦	٨٥.٢	٠.٧٠	١٦.٥	٣
X1C_4	بنوك الادخار المحلية	٤.٢٠	٨٤.٠	٠.٧٠	١٦.٧	٤
X1C_5	بنك التنمية والائتمان الزراعي	٤.١٧	٨٣.٤	٠.٧٤	١٧.٧	٥
X1_1	آليات تطبيق الشمول المالي (المتوسط العام)	٤.٤٤	٨٨.٨	٠.٣٨	٨.٧	

– **<u>الإحصاء الوصفي للبعد الثاني:</u>** اعتبارات تطبيق الشمول المالي

جدول رقم (٣): نتائج الإحصاء الوصفي لاعتبارات تطبيق الشمول المالي

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابى النسبى%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
X1_2_1	تحقيق منافع إنمائية عديدة مثل "استخدام الخدمات المالية الرقمية	٤.٣٥	٨٧.٠	٠.٦٠	١٣.٧	٤
X1_2_2	تحقيق منافع واسعة النطاق مثل "تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي الحد من الفقر".	٤.٣٨	٨٧.٦	٠.٦١	١٣.٨	٣
X1_2_3	إدارة المخاطر المالية.	٤.٣٤	٨٦.٨	٠.٦٥	١٤.٩	٥
X1_2_4	يقلل التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية من الفساد بالنسبة للحكومات.	٤.٤١	٨٨.٢	٠.٦٦	١٥.٠	١
X1_2_5	تحسين مستوي الكفاءة وانخفاض تكلفة تداول وإدارة الأموال.	٤.٣٨	٨٧.٦	٠.٦٠	١٣.٧	٢
X1_2	اعتبارات تطبيق الشمول المالي (المتوسط العام)	٤.٣٧	٨٧.٤	٠.٤٨	١١.٠	

(المصدر: من مخرجات برنامج Spss)

– **<u>الإحصاء الوصفي للبعد الثالث:</u>** متطلبات تطبيق الشمول المالي

جدول رقم (٤): نتائج الإحصاء الوصفي لمتطلبات تطبيق الشمول المالي

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابى النسبى%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
X1_3_4	حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي.	4.55	91.0	0.53	11.7	1
X1_3_2	تحسين وتطوير الاتصالات وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية.	4.50	90.0	0.53	11.7	2
X1_3_1	وضع أطر تنظيمية ومؤسسية ورقابية سليمة من قبل الحكومة، والعمل على تطويرها.	4.49	89.8	0.57	12.8	3
X1_3_8	توفير الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الإلكترونية.	4.49	89.8	0.58	12.9	4
X1_3_5	بناء استراتيجيات وطنية لتخفيض الفجوة بين الطلب والعرض وتوفير بنية مالية تحتية.	4.46	89.2	0.56	12.5	5
X1_3_3	العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الإنترنت وتعزيز التثقيف المالي.	4.46	89.2	0.58	13.0	6
X1_3_7	إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية.	4.36	87.2	0.65	15.0	7
X1_3_6	مدى مناسبة الخدمات المالية الموجودة للمستهلك.	4.32	86.4	0.65	15.0	8
X1_3	متطلبات تطبيق الشمول المالي (المتوسط العام)	4.46	89.1	0.43	9.6	

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الإحصاء الوصفي للبعد الرابع: دور الشمول المالي كأحد آليات تضمين الاقتصاد غير الرسمي

جدول رقم (٥): نتائج الإحصاء الوصفي لدور الشمول المالي كأحد آليات تضمين الاقتصاد غير الرسمي

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي النسبي%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
Y1_01	التوسع في تطبيق الشمول المالي يقلل من انتشار الاقتصاد غير الرسمي.	4.42	88.4	0.62	14.0	1
Y1_02	دعم وتعزيز الدولة للشمول المالي يقلص دور الاقتصاد غير الرسمي.	4.41	88.2	0.60	13.6	3
Y1_03	تقليص دور الاقتصاد غير الرسمي واندماجه في الاقتصاد الرسمي يدفع عجلة التنمية للدولة.	4.42	88.4	0.65	14.8	2
Y1_04	دمج مشروعات القطاع غير الرسمي يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية.	4.40	88.0	0.67	15.2	6
Y1_05	انعكاس الشمول المالي على حياة الأفراد من خلال مساعي الدولة لدمج الاقتصاد غير الرسمي الذي يمتد خارج القطاع المصرفي المصري مع الاقتصاد الرسمي.	4.35	87.0	0.65	15.0	9
Y1_06	تقليل حجم اقتصاد الظل.	4.38	87.6	0.62	14.2	7
Y1_07	إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي الاحتياجات بالنسبة للأفراد والشركات (الصغيرة والمتوسطة).	4.37	87.4	0.60	13.6	8
Y1_08	زيادة أدوات الدفع الإلكتروني بما يساهم في زيادة المتحصلات الضريبية.	4.40	88.0	0.63	14.3	4
Y1_09	يساهم في تخفيض أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية ويساعد على تحقيق العدالة الضريبية.	4.28	85.6	0.75	17.5	10
Y1_10	التقليل والحد من التهرب الضريبى مما ينعكس أثرة على تقليل عجز الموازنة العامة للدولة.	4.40	88.0	0.65	14.7	5

اختبار الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي في مصر وبين تضمين الاقتصاد غير الرسمي.

اختبار صحة فرض الدراسة الأول: لاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الارتباط الخطي، وتحليل الانحدار المتدرج، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١١): نائج الانحدار المتعدد Multiple Regression لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع Y1 تضمين الاقتصاد غير الرسمى			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	T test	مستوى المعنوية Sig.
ثابت الانحدار	٠.١٦٣	٠.٧٤١	٠.٥٤٩
X1_1 آليات تطبيق الشمول المالي	٠.٤١٨	٥.٧٣٦	٠.٠٠٠
X1_2 اعتبارات تطبيق الشمول المالي	٠.٢٥١	٤.٤٤٥	٠.٠٠٠
X1_3 متطلبات تطبيق الشمول المالي	٠.٢٥٨	٤.٣٢٦	٠.٠٠٠
R2	٠.٥٠٤		
F test	١٢٨.٦		
Sig.	٠.٠٠٠		

بلغت قيمة معامل التحديد R^2= ٠.٥٠٤، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) تشرح حوالي ٥٠.٤ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية جيدة.

ويمكن من الجدول صياغة النموذج التالي:

$$Y_1 = 0.163 + 0.418*X_{1_1} + 0.251*X_{1_2} + 0.258*X_{1_3} + \varepsilon$$

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

القرار رفض فرض الدراسة الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي في مصر وبين تضمين الاقتصاد غير الرسمي، **وقبول الفرض البديل،** حيث وجدت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين بين تطبيق الشمول المالي في مصر وبين تضمين الاقتصاد غير الرسمي.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التحول الرقمي وبين تحسين الحصيلة الضريبية.

المتغير المستقل: يتمثل في التحول الرقمي والذي يمكن تقسيمه إلى متغيرات فرعية كما يلي:

١) مقومات تطبيق التحول الرقمي: والتي تتمثل في البنية التحتية للأعمال الإلكترونية الابتكارات الرقمية (أشباه المواصلات والمعالجات)، التقنيات الأساسية (أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية)، المنصات الرقمية والتطبيقات المحمولة وخدمات الدفع الرقمية، القطاعات الرقمية والتي تشتمل على المنتجات الرقمية وتستخدم الخدمات بشكل متزايد.

المتغير التابع: تحسين الحصيلة الضريبية

المحور الثاني: مقومات تطبيق التحول الرقمي، مع توضيح دوره كأحد آليات تحسين الحصيلة الضريبية، ويشتمل على بعدين: مقومات تطبيق التحول الرقمي، دور التحول الرقمي كأحد آليات تحسين الحصيلة الضريبية، وفيما يلي الإحصاء الوصفي لهذين البعدين:

- **الإحصاء الوصفي للبعد الأول:** مقومات تطبيق التحول الرقمي

جدول رقم (٦): نتائج الإحصاء الوصفي لمقومات تطبيق التحول الرقمي

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي النسبي%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
X2_01	البنية التحتية للأعمال الإلكترونية (شبكات الإنترنت والاتصالات).	4.51	90.2	0.60	13.2	1
X2_02	الابتكارات الرقمية (أشباه المواصلات والمعالجات).	4.36	87.2	0.61	14.0	6
X2_03	التقنيات الأساسية (أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية).	4.41	88.2	0.60	13.5	3
X2_04	قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الرقمية التي تنتج المنتجات الرئيسية.	4.41	88.2	0.61	13.8	4
X2_05	المنصات الرقمية والتطبيقات المحمولة وخدمات الدفع الرقمية.	4.45	89.0	0.56	12.5	2
X2_06	القطاعات الرقمية والتي تشتمل على المنتجات الرقمية وتستخدم الخدمات بشكل متزايد (كالتجارة الإلكترونية).	4.41	88.2	0.65	14.7	5
X2	مقومات تطبيق التحول الرقمي	4.42	88.4	0.48	10.8	

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- **<u>الإحصاء الوصفي للبعد الثاني:</u>** دور التحول الرقمي كأحد آليات تحسين الحصيلة الضريبية

جدول رقم (٧): نتائج الإحصاء الوصفي لمقومات تطبيق التحول الرقمي

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي النسبي%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
M_01	تحصيل حقوق الدولة والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية؛ مما يُساعد في تعظيم الموارد العامة وحسن إدارتها ورفع كفاءة الأداء المالي.	4.41	88.2	0.64	14.4	6
M_02	تعزيز الشمول المالي، وبالتالي المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، والحد من التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.	4.45	89.0	0.62	13.9	1
M_03	تحديث منظومة الإدارة الضريبية، وتيسير الإجراءات على الممولين، على النحو الذي يسهم في تحفيز المستثمرين على التوسع في أنشطتهم، وتحقيق العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وتحصيل الضرائب	4.42	88.4	0.62	14.0	3
M_04	تحقيق التنمية المستدامة، التي من شأنها المساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية.	4.40	88.0	0.59	13.4	7
M_05	زيادة كفاءة وفعالية إدارة الضرائب، وتقليل الأعباء إلى حدٍ أكبر أو أقل بالنسبة لمختلف شرائح دافعي الضرائب.	4.37	87.4	0.65	14.9	11
M_06	إدخال قدر أكبر من التقارير التي يتم التحقق منها من خلال أطراف ثالثة.	4.39	87.8	0.61	13.9	9
M_07	اعتماد أنظمة تقارير أكثر موثوقية؛ على سبيل المثال: رقمنة فواتير ضريبة القيمة المضافة، وسجلات النقد عبر الإنترنت، وبناء قواعد ضريبية أساسية في برامج المحاسبة.	4.43	88.6	0.61	13.7	2
M_08	الكشف المُحسن عن عدم الامتثال المحتمل من خلال نمذجة أفضل لتقييم المخاطر، وذلك باستخدام كميات كبيرة من البيانات الرقمية وتقنيات التحليل المتقدمة.	4.40	88.0	0.61	14.0	8
M_09	يقدم تحسينات في الخدمات لدافعي الضرائب، من خلال الإيداع الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، وأدوات الخدمة الذاتية عبر الإنترنت، والمساعدة المستهدفة؛ مثل المحادثات المباشرة عبر الإنترنت.	4.41	88.2	0.59	13.5	4
M_10	تبسيط التعامل بين دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب؛ على سبيل المثال: عن طريق ربط أنظمة المحاسبة للشركات بالمنصات التي تتيحها إدارات الضرائب لتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيًا وخدمات الدفع الإلكتروني.	4.41	88.2	0.62	14.1	5
M_11	إمكانية الوصول إلى الدفاتر المشفرة التي تمكنها من رصد المعلومات عن الضرائب بسلاسة وبصورة آنية.	4.39	87.8	0.66	14.9	10
M	المتوسط العام	4.41	88.1	0.49	11.2	

اختبار الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التحول الرقمي وبين تحسين الحصيلة الضريبية.

اختبار صحة فرض الدراسة الثاني: لاختبار هذا الفرض تم تطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لدارسة العلاقة بين تطبيق التحول الرقمي وتحسين الحصيلة الضريبية، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول(٨): الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين تطبيق التحول الرقمي وتحسين الحصيلة الضريبية

المتغير المستقل: X2 تطبيق التحول الرقمى **المتغير التابع: M وتحسين الحصيلة الضريبية**						
معامل الارتباط R	**معامل التحديد R2**	**F المحسوبة**	**مستوى المعنوية**	**المعاملات**	**قيمة المعامل**	**قيمة T المحسوبة**	**مستوى المعنوية**
٠.٥٥٨	٠.٣١١	١٧٢.٨	٠.٠٠٠	ثابت الانحدار α	١.٨٦٠	٩.٥٤٢	٠.٠٠٠
				معامل الانحدار β	٠.٥٧٦	١٣.١٤٦	٠.٠٠٠

بلغت قيمة معامل التحديد R2= ٠.٣١١، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) تشرح حوالي ٣١.١ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$M = 1.860 + 0.576 * X_2 + \varepsilon$$

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

اختبار معنوية النموذج: أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F= ١٧٢.٨ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

اختبار معنوية المتغير المستقل: أكدت قيمة T = ١٣.١٤٦ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي على تحسين الحصيلة الضريبية، وتشير قيمة β=٠.٥٧٦ إلى قوة واتجاه التأثير.

القرار رفض الفرض الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التحول الرقمي وبين تحسين الحصيلة الضريبية"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، **وقبول الفرض البديل**، حيث: "وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين تطبيق التحول الرقمي وبين تحسين الحصيلة الضريبية.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المستدامة وبين كلاً من الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية.

المتغير المستقل: يتمثل في الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية والتي يمكن تقسيمها إلى متغيرات فرعية كما يلي:

١-متطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق أهداف الشمول المالي وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

٢-برنامج الإصلاح لتطوير المنظومة الضريبية.

المتغير التابع: التنمية المستدامة.

- **المحور الثالث:** متطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق أهداف الشمول المالي وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، وخطوات برنامج الإصلاح لتطوير المنظومة الضريبية ليتواكب مع تحقيق متطلبات الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، بالإضافة لتوافق تحسين الحصيلة الضريبية مع استراتيجية التنمية المستدامة، ويشمل ثلاثة أبعاد، وفيما يلي الإحصاء الوصفي للأبعاد الثلاثة:

- **الإحصاء الوصفي للبعد الأول:** متطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق أهداف الشمول المالي وفقاً لأهداف التنمية المستدامة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول رقم (٩): نتائج الإحصاء الوصفي لمتطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق أهداف الشمول المالي وفقاً لأهداف التنمية المستدامة

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابى النسبى%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
X3_1_1	توفير نظام معلومات إلكتروني جيد وبناء قواعد بيانات متكاملة عن المجتمع الضريبي بالتنسيق مع قاعدة البيانات القومية متضمناً كل من: ممولي الضرائب على (الدخل– القيمة المضافة – الضريبة الجمركية –العقارات المبينة) موزعين قطاعياً وجغرافياً ونوعية وحجم الأعمال وإلى غير ذلك من معلومات وبيانات.	4.47	89.4	0.61	13.6	4
X3_1_2	صياغة معايير للفحص الضريبي في كافة أنواع الضرائب على الدخل (الدخل/ القيمة المضافة/ العقارات المبنية) وذلك بالاشتراك مع كافة المنظمات والجهات والجمعيات والاتحادات الممثلة للممولين والخبراء وأساتذة الجامعات.	4.39	87.8	0.61	13.9	5
X3_1_3	الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني فيما قبل التعيين بالإدارة الضريبية والاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر.	4.48	89.6	0.64	14.3	2
X3_1_4	مشاركة جميع المسئولين والمهتمين والخاضعين للضرائب في أي إجراء جوهري قبل الشروع فيه.	4.47	89.4	0.60	13.4	3
X3_1_5	التأكيد على أهمية الإصلاح الشامل فالمسألة ليست قوانين وتشريعات وانما هي تنفيذ التشريعات.	4.51	90.2	0.63	13.9	1
X3_1		4.46	89.1	0.43	9.6	

الإحصاء الوصفي للبعد الثاني: خطوات برنامج الإصلاح لتطوير المنظومة الضريبية، كجزء من خطة مستمرة لجعله يعمل بشكل أفضل ويتواكب مع تحقيق متطلبات الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

جدول رقم(٩): نتائج الإحصاء الوصفي لخطوات برنامج الإصلاح لتطوير المنظومة الضريبية، كجزء من خطة مستمرة لجعله يعمل بشكل أفضل ويتواكب مع تحقيق متطلبات الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابى	الوسط الحسابى النسبى%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
X3_2_5	الاعتماد على التقنيات الحديثة وتطوير التنسيق وإدارة المعلومات؛ لتحسين خبرة الممولين بنظام الضرائب.	4.47	89.4	0.60	13.3	1
X3_2_4	جعل النظام أسهل للشركات للوفاء بالتزاماتها من خلال توحيد نظام إعداد التقارير والإقرارات الضريبية.	4.45	89.0	0.58	12.9	2
X3_2_2	أن تكون الإجراءات الضريبية سهلة ومفهومة للممولين، لمنع الفساد والانحرافات داخل الإدارة الضريبية	4.45	89.0	0.62	13.9	3
X3_2_3	تطوير نظام الإقرارات الضريبية الإلكترونية والتوسيع في الإقرارات المعبأة مسبقاً. وتطوير حسابات الممولين من خلال شبكة الإنترنت.	4.41	88.2	0.61	13.9	4
X3_2_6	تفعيل حوكمة الإدارة الضريبية التي تمكنها من مواجهة المخاطر الضريبية والتوافق مع التطورات الحديثة، وإنجاز أعمالها الضريبية بأعلى جودة، وبأقل تكلفة ممكنة، وبما يحقق رضاء الممولين والمجتمع الضريبى عن أدائها.	4.41	88.2	0.62	14.1	5
X3_2_1	تفعيل مهام مجلس استشاري ضريبي يتولى الإشراف على أعمال الإدارة الضريبية.	4.36	87.2	0.65	15.0	6
X3_2		4.43	88.5	0.49	11.1	

(المصدر: من مخرجات برنامج Spss)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- **الإحصاء الوصفي للبعد الثالث:** عناصر تحقيق توافق النظام الضريبي مع استراتيجية التنمية المستدامة

جدول رقم(١٠): نتائج الإحصاء الوصفي لعناصر تحقيق توافق النظام الضريبي مع استراتيجية التنمية المستدامة

رمز المتغير	العبارات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي النسبي%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	ترتيب
Y3_7	إشراك جميع المسئولين والمهتمين والخاضعين للضرائب في أي إجراء جوهري قبل الشروع فيه.	4.47	89.4	0.60	13.4	1
Y3_8	التمهل في دراسة الآراء المختلفة بشأن النظم الضريبية المتبعة في الدول الأخرى، وما يمكن إدخاله على نظم الضريبة بحيث لا تقتبس منها الا بالقدر الذي تراه متمشيا.	4.46	89.2	0.60	13.5	2
Y3_9	التأكيد على أن المسألة ليست قوانين وتشريعات وإنما هي تنفيذ التشريعات، وتحديد بدقة ما هو المطلوب من الممول وما هو المطلوب من المسئول عن الضرائب حيث أن عدم التوضيح يؤدي إلى أن يكون تطبيق قوانين الضرائب تطبيقا باهت اللون.	4.45	89.0	0.61	13.6	3
Y3_1	بحث الأهداف التي ترمي اليها الدولة من النظام الضريبي، ثم بعد ذلك تحديد الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا النظام	4.40	88.0	0.61	13.9	4
Y3_6	دراسة هيكل أسعار الضريبة حيث يجب تحديد مدى التصاعد في الأسعار بعد تحديد الحدين الأدنى والأقصى في ضوء الطاقة الضريبية للمجتمع والأفراد والأثر الذي يمكن أن يحدثه عبء الضريبة على نشاط الممول ويدخل في تحديد الحد المناسب لمقابلة الأحياء العائلية.	4.37	87.4	0.59	13.5	5
Y3_3	بحث أثر نقل عبء الضرائب على تكاليف الإنتاج وأثر السياسات الضريبية على التنبؤ بقدرة المنشآت على الاستمرار بما يحمله ذلك من مؤشرات كثيرة حتى لا يكون النظام الضريبي سببا في توقف نشاط أو إفلاس المنشآت.	4.32	86.4	0.63	14.7	6
Y3_5	تعدد البدائل للمعالجة الضريبية حيث يجب عند تحديد الوعاء عرض عدد من البدائل أمام الممول بما لا يخل بالتوازن المفترض في الأجل الطويل.	4.32	86.4	0.64	14.8	7
Y3_2	البحث عن درجة التصاعد الواجب أن تكون في حدود الطاقة الضريبية الفردية والطاقة الضريبية للمجتمع يؤدى إلى التهرب منها وكثرة المنازعات وتأخر المتحصلات ... إلى غير ذلك.	4.30	86.0	0.64	15.0	8
Y3_4	التمييز في المعاملة الضريبية لمصادر الدخل لكل من: الدخل الصناعي، والدخل الزراعي، الدخل التجاري وما في حكمه، الدخل من رأس المال (ثابت ومنقول)، الدخل من الادخار والدخل من الاستثمار، الدخل من الإنتاج والتصدير، ومثل هذه المعاملة التميزية لا تحول دون تطبيق الضريبة الموحدة أو وحدة الربط.	4.30	86.0	0.65	15.0	9
Y3		4.38	87.5	0.47	10.8	

الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المستدامة وبين كلًا من الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية.

اختبار صحة فرض الدراسة الثالث: لاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الارتباط الخطي Correlation، وتحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١٣): نتائج الانحدار المتعدد Multiple Regression لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع Y1 تضمين الاقتصاد غير الرسمي			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	T test	مستوى المعنوية .Sig
ثابت الانحدار	0.757	4.273	0.000
X3_1 متطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبى لتحقيق أهداف الشمول المالي	0.197	4.405	0.000
X3_2 برنامج الإصلاح لتطوير المنظومة الضريبية	0.619	15.857	0.000
R2	0.571		
F test	253.8		
Sig.	0.000		

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

بلغت قيمة معامل التحديد R^2= ٠.٥٧١، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) تشرح حوالي ٥٧.١ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية جيدة

ويمكن من الجدول صياغة النموذج التالي:

$$Y_3 = 0.757 + 0.197 * X_{3_1} + 0.619 * X_{3_2} + \varepsilon$$

القرار رفض فرض الدراسة الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المستدامة وبين كلًا من الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية، **وقبول الفرض البديل،** حيث وجدت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التنمية المستدامة وبين كلًا من الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية.

٣-نموذج البحث تحليل المسار Path analysis: تم استخدام تحليل المسار Path Analysis حيث يوجد متغير وسيط وهو M "تحسين الحصيلة الضريبية" حيث يتأثر بالمتغيرات المستقلة X1_1 آليات تطبيق الشمول المالي، X1_2 اعتبارات تطبيق الشمول المالي،X1_3 متطلبات تطبيق الشمول المالي، كما أنه يؤثر في نفس الوقت على المتغير التابع Y3 التنمية المستدامة. ويوضح الجدول التالي الآثار المباشرة وغير المباشرة لتطبيق الشمول المالي والتحول الرقمي على تحسين الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة:

جدول رقم (١٤): الآثار المباشرة وغير المباشرة لتأثير تطبيق الشمول المالي وتطبيق التحول الرقمي على تحسين الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة

المتغيرات التابعة المتغيرات المستقلة	التأثيرات	M تحسين الحصيلة الضريبية	Y3 التنمية المستدامة
X1_1 آليات تطبيق الشمول المالي	Direct Effect	٠.٣٩٢	٠.٠٦٩
	Indirect Effect	٠	٠.١٨٢
	Total Effect	٠.٣٩٢	٠.٢٥١
X1_2 اعتبارات تطبيق الشمول المالي	Direct Effect	٠.١٦٩	٠.٠٤١
	Indirect Effect	٠	٠.٠٧٨
	Total Effect	٠.١٦٩	٠.١١٩
X1_3 متطلبات تطبيق الشمول المالي	Direct Effect	٠.٢١٧	٠.١٠١
	Indirect Effect	٠	٠.١٠١
	Total Effect	٠.٢١٧	٠.٢٠٢
X2 مقومات تطبيق التحول الرقمي	Direct Effect	٠.٢٢٠	٠.١١٨
	Indirect Effect	٠	٠.١٠٢
	Total Effect	٠.٢٢٠	٠.٢٢٠
M تحسين الحصيلة الضريبية	Direct Effect		٠.٢٦٤
	Indirect Effect		٠
	Total Effect		٠.٤٦٤

يتضح من الجدول بعد دراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ما يلي:

- بلغ التأثير المباشر (والكلي) للمتغيرات X١_١ آليات تطبيق الشمول المالي، X١_٢ اعتبارات تطبيق الشمول المالي، X١_٣ متطلبات تطبيق الشمول المالي، X٢ مقومات تطبق التحول الرقمي على المتغير M تحسين الحصيلة الضريبة ٠.٣٩٢، ٠.١٦٩، ٠.٢١٧، ٠.٢٢٠ على التوالي.
- بلغ التأثير المباشر (الكلي) لتحسين الحصيلة الضريبية M على Y٣ التنمية المستدامة ٠.٤٦٤
- بلغ التأثير المباشر للمتغيرات X١_١ آليات تطبيق الشمول المالي، X١_٢ اعتبارات تطبيق الشمول المالي، X١_٣ متطلبات تطبيق الشمول المالي، X٢ مقومات تطبيق التحول الرقمي، على المتغير M تحسين الحصيلة الضريبة ٠.٠٦٩،

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٠.٠٤١، ٠.١٠١، ٠.١١٨ على التوالي على التوالي، والتأثير غير المباشر ٠.١٨٢، ٠.٠٧٨، ٠.١٠١، ٠.١٠٢على التوالي، والكلي ٠.٢٥١، ٠.١١٩، ٠.٢٠٢، ٠.٢٢٠ على التوالي.

النتائـــج

نتائج خاصة بعينة الدراسة: أظهرت نتائج تحليل البيانات الديموجرافية لعينة الدراسة ما يلي:

من حيث المؤهل العلمي: كان التأهيل العلمي للعينة مناسباً، حيث كانت أعلى النسب هي نسبة الحاصلين على المؤهل الجامعي بنسبة ٥٩.٦% من إجمالي العينة على التوالي، ثم الحاصلين على الماجستير والدراسات العليا بنسب ١٥.٦%، ١٣.٨%، درجة الدكتوراه ١٠.٩%.

من حيث المركز الوظيفي: تمثلت كافة الفئات المستهدفة في عينة الدراسة، فقد تمثل المحاسبون ومرجعو الحسابات الخارجيون، بنسب ٢٧.١%، ٢٠.٣% من إجمالي العينة على التوالي، ثم الفاحصون "مأمورو الضرائب"، وأعضاء هيئات التدريس، والعاملون بالقطاع المصرفي بنسب ١٥.١%، ١٥.١%، ١٤.٨% على التوالي، ثم المراجع الداخلي بنسبة ٦%.

ومن حيث سنوات الخبرة: كانت خبرة عينة الدراسة مرتفعة حيث تركزت العينة في فئات الخبرة المرتفعة، حيث كانت أعلى النسب في الفئة "من ١٠ سنوات فأكثر" بنسبة ٥٣.٦%، يلي ذلك الفئة "من ٥ – أقل من ١٠ سنوات" بنسبة ٢٦.٠%، بينما كانت أقل النسب في الفئة "أقل من ٥ سنوات" حيث بلغت النسبة ٢٠.٣%.

نتائج خاصة باختبارات الثبات لبيانات الدراسة

- أظهرت نتائج الاتساق الداخلي أن محاور الدراسة تقيس ما وضعت لقياسه، حيث كانت معاملات الارتباط بين العبارات والمحاور موجبة ودالة عند مستوى دلالة ٠.٠١.
- تبين أن معامل الثبات والمتمثلة في قيم ألفا قد تراوحت بين ٠.٨٣٢، ٠.٩٤٢ على محاور قائمة الاستقصاء، والذي انعكس على معاملات الصدق فقد تراوحت بين ٠.٩١٢، ٠.٩٧١ على تلك المحاور، مما يعني أن قيمة ألفا قد تجاوزت ٦٠% في كل الحالات، مما يدل على ثبات استجابات العينة وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

نتائج خاصة بتوصيف متغيرات الدراسة

- تبين من النتائج أهمية تطبيق الشمول المالي لاعتبارات الحد من الفساد الحكومي، وتحسين مستوى الكفاءة، والحد من الفقر، وتحقيق منافع إنمائية، وإدارة المخاطر المالية.
- لتحقيق الشمول المالي يجب توافر متطلبات من أهمها: حماية المستهلك، وتحسين وتطوير الاتصالات، ووضع أطر تنظيمية ومؤسسية ورقابية من قبل الحكومة والعمل على تطويرها، وتوفير الخدمات المالية الرقمية والمصرفية، والعمل على ربط المناطق الريفية والنائية بشبكة الإنترنت، وإمكانية الوصول لتسهيلات المصرفية، وتحسين جودة الخدمات المالية.
- اتضح أن الشمول المالي يساهم في تضمين الاقتصاد غير الرسمي بما يدفع عجلة التنمية، ويحد من التهرب الضريبي، ويزيد من الحصيلة الضريبية، ويقلل من اقتصاد الظل، ويساهم في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة، ويلبي الاحتياجات بالنسبة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق العدالة الضريبية، وتقليل الفوارق بين الطبقات.
- لا بد من توافر مقومات لتحقيق التحول الرقمي مثل: البنية التحتية الإلكترونية، المنصات الرقمية، التقنيات الأساسية من أجهزة الحاسب والاتصالات، قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الرقمية، والابتكارات الرقمية.
- يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين الحصيلة الضريبية عن طريق الحد من التهرب الضريبي، واعتماد أنظمة تقارير أكثر

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

موثوقية، وتحديث منظومة الإدارة الضريبية، وتقديم تحسينات في الخدمات لدافعي الضرائب، وتبسيط التعامل بين دافعي الضرائب ومسئولي الضرائب، ونمذجة أفضل لتقييم المخاطر، وتحصيل حقوق الدولة والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية، وزيادة كفاءة وفعالية إدارة الضرائب.

- لا بد من توافر العناصر التالية لتحقيق توافق النظام الضريبي مع استراتيجية التنمية المستدامة مرتبة وفقاً لأهميتها:

– إشراك جميع المسئولين والمهتمين والخاضعين للضرائب في أي إجراء جوهري قبل الشروع فيه.
– عدم الاقتباس من دراسة الآراء المختلفة بشأن النظم الضريبية المتبعة في الدول الأخرى، وما يمكن إدخاله على نظم الضريبة الا بالقدر الذي تراه متمشيا.
– التأكيد على أن المسألة ليست قوانين وتشريعات وإنما هي تنفيذ التشريعات، وتحديد بدقة ما هو المطلوب من الممول وما هو المطلوب من المسئول عن الضرائب.
– بحث الأهداف التي ترمي اليها الدولة من النظام الضريبي، ثم بعد ذلك تحديد الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا النظام.
– دراسة هيكل أسعار الضريبة حيث يجب تحديد مدى التصاعد في الأسعار بعد تحديد الحدين الأدنى والأقصى في ضوء الطاقة الضريبية للمجتمع والأفراد.
– بحث أثر نقل عبء الضرائب على تكاليف الإنتاج وأثر السياسات الضريبية على التنبؤ بقدرة المنشآت على الاستمرار حتى لا يكون النظام الضريبي سببا في توقف النشاط أو الإفلاس.
– تعدد البدائل للمعالجة الضريبية حيث يجب عند تحديد الوعاء عرض عدد من البدائل أمام الممول بما لا يخل بالتوازن المفترض في الأجل الطويل.
– البحث عن درجة التصاعد الواجب أن تكون في حدود الطاقة الضريبية الفردية والطاقة الضريبية للمجتمع يؤدى إلى التهرب منها وكثرة المنازعات وتأخر المتحصلات ... إلى غير ذلك.
– التمييز في المعاملة الضريبية لمصادر الدخل لكل من: الدخل الصناعي، والدخل الزراعي، الدخل التجاري وما في حكمه.

نتائج خاصة باختبار فروض الدراسة

- **تم رفض الفرض الأول:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي في مصر وبين تضمين الاقتصاد غير الرسمي، وقبول الفرض البديل.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y_1 = 0.163 + 0.418*X_{1_1} + 0.251*X_{1_2} + 0.258*X_{1_3} + \varepsilon$$

حيث Y_1 تضمين الاقتصاد غير الرسمي، X_{1_1} آليات تطبيق الشمول المالي، X_{1_2} اعتبارات تطبيق الشمول المالي، X_{1_3} متطلبات تطبيق الشمول المالي، ε الخطأ العشوائي.

- **تم رفض الفرض الثاني:** "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التحول الرقمي وبين تحسين الحصيلة الضريبية"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$M = 1.860 + 0.576*X_2 + \varepsilon$$

حيث: M زيادة الحصلة الضريبية (المتغير التابع)، X2 تطبيق التحول الرقمي (المتغير المستقل)، ε الخطأ العشوائي.

- **تم رفض الفرض الثالث:** "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المستدامة وبين كلًا من الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y_3 = 0.757 + 0.197 * X_{3_1} + 0.619 * X_{3_2} + \varepsilon$$

حيث Y_3 التنمية المستدامة، X_{3_1} متطلبات إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق أهداف الشمول المالي، X_{3_2} برنامج الإصلاح لتطوير المنظومة الضريبية، ε الخطأ العشوائي.

الخلاصة

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مبني على تحقيق ركائزها، وهي الحماية البيئية والتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وقد يشكل الشمول المالي شرطا أساسية لمكافحة الفقر والبطالة، ويتطلب الأمر تحديد الدور المتوقع من كل من الشمول المالي والضرائب لتدعيم التنمية المستدامة بها في إطار هذه الاستراتيجية، وتوجد علاقة عكسية بين تطبيق الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي فكلما سعت الدولة إلى دعم وتعزيز الشمول المالي أدى إلى تقلص دور الاقتصاد غير الرسمي والعمل على اندماجه في الاقتصاد الرسمي وهو ما سوف يؤثر على دفع عجلة التنمية للدولة والتأثير على الحصيلة الضريبية. ، كما يجب العمل على تطوير الإدارة الضريبية لمواكبة التطورات التكنولوجية لإصلاح المنظومة الضريبية، وتقديم خدمة متميزة للمجتمع الضريبي لتحقيق العدالة والالتزام الطوعي بأداء الضريبة المستحقة، وذلك من خلال تشجيع الأنشطة الاستثمارية كثيفة العمالة وتحفيز دور الاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتبني النظم الحديثة أيضا ينعكس على تحسين الحصيلة الضريبية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

يوصي الباحثون – في ضوء نتائج الدراسة الميدانية – ولتحسين تطبيق الشمول المالي في ضوء التنمية المستدامة بما يلي:

- تحسين البنية التحتية من اتصالات ومعلومات وخدمات مصرفية جيدة، وتعزيز التغطية الشاملة للإنترنت، والعمل على ربط المناطق الريفية والنائية بشبكة الإنترنت، والتوسع في التطبيقات المصرفية الإلكترونية الآمنة التي يتم تحميلها على التليفون المحمول.
- تحسين قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الرقمية التي تنتج المنتجات الرئيسية، والتوسع في المنصات الرقمية والتطبيقات المحمولة، والابتكارات الرقمية.
- التأهيل العلمي للمسئولين في المشروعات على الإدارة الرقمية، والتطور التكنولوجي بما يمكنهم من التغلب على مشاكل الاختراق الإلكتروني، مع الرقابة الإلكترونية الفعالة وتشريع القوانين الصارمة للحد من التعاملات الإلكترونية غير القانونية.
- توعية المواطنين بالثقافة البنكية، وخاصة طلاب المدارس والجامعات وإتاحة الخدمات عن طريق التليفون مثل خدمات دفع المصروفات، واستخراج البطاقات، ودفع الفواتير من مياه، وغاز، وكهرباء.
- تشجيع الخدمات المالية الإلكترونية عن طريق تخفيض الرسوم، وتشجيع دمج الاقتصاد غير الرسمي عن طريق إتاحة فرص المنافسة والتسويق، وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- الشفافية في إتاحة كافة المعلومات الرقمية، وخدمات الدفع الإلكتروني، وخاصة لمراقبي الحسابات الخارجيين لتحقيق جودة المراجعة، وجودة التقارير المالية.
- إشراك جميع المسئولين والمهتمين وأساتذة الجامعات والخاضعين للضرائب في إصدار نظام ضريبي واضح يحقق العدالة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الضريبية، ويتسق مع أهداف الدولة من إتاحة فرص الاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة.

- تفعيل حوكمة الشركات والإدارة الضريبية بما يمكنها من مواجهة المخاطر الضريبية والتوافق مع التطورات الحديثة، وإنجاز أعمالها الضريبية بأعلى جودة، وبأقل تكلفة ممكنة، وبما يحقق رضاء الممولين والمجتمع الضريبي عن أدائها.
- توفير نظام معلومات إلكتروني جيد وبناء قواعد بيانات متكاملة ومتسقة عن المجتمع الضريبي بالتنسيق مع قاعدة البيانات القومية متضمناً كل من: ممولي الضرائب موزعين قطاعياً وجغرافياً ونوعية وحجم الأعمال وإلى غير ذلك من معلومات وبيانات.

المراجع

الشافعي، ياسر زكريا، (٢٠٢٢)، "قياس مدى فعالية نشاط الفحص الضريبي لدى مصلحة الضرائب المصرية– دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ص:١١٧٦-١٢٣٩.

بن توتة، قندز، وراتول، محمد، (٢٠١٨)، " متطلبات التحول من المدفوعات النقدية إلى نظام الدفع الإلكتروني في ظل توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ٢٠ أغسطس، الجزائر، المجلد السادس، العدد العاشر، ص ص: ٤٩٢-٥١٧.

شحاته، محمد موسى علي، (٢٠٢٠)، "دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م. بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، المجلد السادس، العدد الأول، ص ص: ١-٦٢.

شنبي، صورية وبن لخضر، السعيد، (٢٠١٨)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد الثالث، العدد السادس، ص ص: ١٠٤-١٢٩.

عبد السلام، وفاء، (٢٠٢٠)، "أثر تفعيل مبادرات الشمول المالي على التحاسب الضريبي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: دراسة نظرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، المجلد السابع، العدد الثاني، ص ص: ١-٣٧.

مصطفى، زيزي مصطفى أحمد، (٢٠٢٢)، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة من منظور الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، كلية لبنات بدمنهور، العدد السابع، الإصدار الأول، الجزء الثاني، ٢٠٢٢، ص ص: ٨٥٦-٩١٢.

Abdul Halim Md., Rahman Md. Mominur, (2022), The effect of taxation on sustainable development goals: evidence from emerging countries, evidence, Heliyon, Volume 8, Issue 12, December 2022, Pages e12279

Ajide, Folorunsho M., (2021), Shadow economy in Africa: how relevant is financial inclusion?, Journal of Financial Regulation and Compliance, London Vol. 29, Iss. 3, PP. 297-316.

Boachie, Richard et al., (2021), Impact of financial inclusion on economic development of marginalized communities through the mediation of social and economic empowerment, Journal of Economic and Administrative Sciences, Kwame Nkrumah University of Science and Technology, Vol. ahead-of-print, Issue ahead-of-print.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

Lal, Tarsem, (2021), Impact of financial inclusion on economic development of marginalized communities through the mediation of social and economic empowerment, International Journal of Social Economics, Bradford Vol. 48, Iss. 12, PP. 1768-1793.

Raouf, Engy, (2022), The impact of financial inclusion on tax revenue in EMEA countries: A threshold regression approach, Borsa Istanbul Review, Bradford Vol. 22, Iss. 6, PP. 1158–1164.

Zang, Peng et al., (2022) The Relationship Among Financial Inclusion, Non-Performing Loans, and Economic Growth: Insights from OECD Countries, journal Frontiers in Psychology, Vol 13, PP. 1-11.

THE IMPACT OF APPLYING FINANCIAL INCLUSION ON IMPROVING TAX REVENUE IN THE CONTEXT OF ACHIEVING THE GOALS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Abo El- Wafa A. S. Ahmed[(1)];Smasem K. Mousa[(2)];Faisl Z. Abd El Wahed [(3)] and Maged M. Y. El- Kharbotly[(4)]

1) Post Graduate Student at Faculty of Graduate Studies and Environmental Research - Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Faculty of law, Ain Shams University 4) Misr Higher Institute for Trade and Accounting

ABSTRACT

The study aims to clarify the role that financial inclusion plays in expanding financial services, including excluded groups that do not benefit from financial and banking services, and expanding investment projects, which leads to improving tax revenues and achieving sustainable development. In pursuit of sustainable economic and social development in Egypt, the Egyptian legislator issued The Income Tax Law seeks to achieve tax justice and create a sound economic environment that helps encourage investment and address the distortions of previous laws with regard to improving tax revenues, but when applied, many problems emerged, foremost of which is achieving tax justice, increasing revenues, and reducing tax evasion or avoidance. In addition to many phenomena that affect tax revenues, foremost of which is the growth of the informal economy, as it represents a lost resource that must be included within the sources of tax revenues for the state. and agencies, and since tax revenues are considered one of the most important sources that the state relies on mainly in achieving its development goals, so the use of digital transformation mechanisms was an absolute necessity to improve tax revenues, and the researchers relied on two integrated approaches in preparing the study on the inductive approach and the deductive approach as it is It is necessary to link the intellectual framework of the study with the practical reality that shows the possibility of its application within the framework of the study. A field study was conducted by designing a survey list. The study sample included 384 individuals from the study community. The study recommended following the methods mentioned in the survey list to improve the application of financial inclusion in the light of Sustainable development, as its effectiveness and importance have been proven from the point of view of the research sample.

الترقيم الدولي ISSN 1110−0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636−3178

Keywords: Financial Inclusion - Informal Economy - Tax Revenue - Digital Transformation - Sustainable Development